

تباين المؤشرات الاقتصادية يرجح إمكانية توجه الاحتياطي الفيدرالي لخفض سعر الفائدة

التعليق على أداء الاسواق

هيمنت مؤشرات اقتصادية أميركية متباينة على حركة الأسواق خلال الأسبوع الماضي، في ظل تزايد الرهانات على قرب تحول مسار سياسات مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الأمر الذي أدى إلى تقلبات ملحوظة في أسعار العملات وإعادة تسعير الأصول. وتركز المشهد الاقتصادي على اتساع فجوة أداء الاقتصاد الأمريكي على شكل حرف "K"، بما يعكس تزايد الاختلالات بين القطاعات وفئات الدخل المختلفة بشكل متزايد. وتعمق قطاع التصنيع في مسار الانكماش، بعدما هبط مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي إلى أدنى مستوياته المسجلة في أربعة أشهر عند 48.2، مسجلاً الشهر التاسع على التوالي من التراجع، في ظل ضعف الطلبات الجديدة واستمرار الشركات في ضبط القوى العاملة. وعلى النقيض من ذلك، واصل قطاع الخدمات، الأكبر وزناً في الاقتصاد الأمريكي، إظهار مستويات متماسكة من النشاط، مع استقرار مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات عند 52.6، مدفوعاً بمرونة إنفاق شرائح الدخل المرتفع، على الرغم من تزايد الضغوط على الأسر ذات الدخل المنخفض نتيجة لارتفاع الأسعار. كما برز التباين بصورة أوضح في سوق العمل، إذ كشفت بيانات مؤسسة ADP عن فقد 32 ألف وظيفة في القطاع الخاص بشكل مفاجئ، وهو أكبر انخفاض يسجل منذ أكثر من عامين. وجاء ذلك في تناقض لافت مع الهبوط الحاد الذي سجلته طلبات إعانات البطالة الأسبوعية إلى أدنى مستوياتها في أكثر من ثلاثة أعوام. وساهم هذا التباين في زيادة الضبابية بشأن مسار التوظيف قبيل صدور التقرير الرسمي لشهر نوفمبر بعد تأجيل نشره. ودفعت هذه التفاعلات المتعارضة الأسواق إلى ترسيخ قناعاتها بأن الفيدرالي يتجه نحو خفض أسعار الفائدة الأسبوع الجاري، مع تسعير هذه الإمكانية بنحو 87%، الأمر الذي وضع مزيداً من الضغوط على مؤشر الدولار الأمريكي ليتراجع دون مستوى 99 نقطة، مسجلاً خسارته الأسبوعية الثانية على التوالي. واستفادت معظم العملات الرئيسية من ضعف الدولار ومن تباين توجهات البنوك المركزية العالمية. إذ صعد اليورو فوق مستوى 1.165 دولار مدفوعاً بتحسين قراءات مؤشرات مديري المشتريات في منطقة اليورو، وبهتاج أكثر ثباتاً للبنك المركزي الأوروبي يسمح له بالإبقاء على موقفه دون تغيير في وقت يستعد فيه الاحتياطي الفيدرالي للاتجاه نحو التيسير. وفي السياق ذاته، ارتفع الجنيه الإسترليني متجاوزاً مستوى 1.335 دولار أمريكي، مستفيداً من حالة التفاؤل المحيطة بالموازنة البريطانية وترقب الأسواق لقرار السياسة النقدية من بنك إنجلترا. أما اللين الياباني فواصل تعزيز مكاسبه متجاوزاً مستوى 155 ين مقابل الدولار، بدعم من تنامي التوقعات بقرب شروع بنك اليابان في رفع أسعار الفائدة خلال الشهر الجاري، وهو تحول تعززه بوضوح النبرة الأكثر تشدداً التي تبنتها التصريحات الحكومية وتوجيهات البنك المركزي الأخيرة. وفي أسواق السلع، واصل الذهب صعوده ليقرب من مستوى 4,220 دولار للأونصة، مستمداً زخمه من ضعف بيانات سوق العمل وترسيخ توقعات خفض سعر الفائدة الأميركية. وفي المقابل، استقرت العقود الآجلة لمزيج خام برنت بالقرب من 63.3 دولار للبرميل عند أعلى مستوياتها في أسبوعين، بدعم من تصاعد التوترات الجيوسياسية وتنامي الرهانات على تحفيز اقتصادي محتمل مع بدء دورة التيسير النقدي في الولايات المتحدة. وفي أسواق الأسهم، اقتصر الأداء على مكاسب محدودة وسط حالة من الحذر والترقب. وعلى المستوى العالمي، شهد الاقتصاد الأسترالي تباطؤاً يفوق التوقعات في الربع الثالث من العام نتيجة انكماش إنفاق المستهلكين، فيما تراجع نشاط قطاع الخدمات في الصين إلى أدنى وتيرة توسع يسجلها في خمسة أشهر، تزامناً مع انخفاض مقلق في مستويات ثقة الأعمال. وعلى نحو أشمل، تجد الأسواق نفسها أمام مزيج متباين من المؤشرات يظهر هشاشة كامنة في البيئة الاقتصادية على الرغم من بقاء بعض بؤر القوة. وهذه الصورة المركبة تدفع نحو تحول واضح في توجهات السياسة النقدية الأميركية، وتعيد في المقابل صياغة مسارات تدفقات رؤوس الأموال على المستوى العالمي.

الولايات المتحدة

مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع

تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع الأمريكي الصادر عن معهد إدارة التوريدات إلى 48.2 في نوفمبر، ليؤكد دخول القطاع شهره التاسع على التوالي في دائرة الانكماش، وبأضعف قراءة مسجلة خلال أربعة أشهر، كما جاء أدنى من التوقعات. ويعزى هذا التراجع إلى مواصلة معظم المكونات الفرعية للمؤشر تراجعها، إذ استمرت ضغوط تسليم الموردين والطلبات الجديدة ومؤشر التوظيف في الانزلاق، بينما أفادت 67% من الشركات بأنها تركز على إدارة القوى العاملة بدلاً من التوسع في التوظيف. وعلى صعيد الضغوط السعرية، عادت مؤشرات الأسعار للارتفاع بعد فترة من التراجع، بالتزامن مع استمرار تقلص الأعمال المتراكمة، وانخفاض المخزونات ولكن بوتيرة أبطأ. إلا أنه على الرغم من ذلك، ظهرت بعض النقاط المضيئة من ضمنها تحسن نشاط الإنتاج. وأشارت رئيسة لجنة استطلاع أعمال التصنيع في المعهد، سوزان سبينس، إلى أن نحو 58% من الناتج الصناعي الأمريكي ما يزال في حالة انكماش، دون تغيير يذكر عن مستوى شهر أكتوبر.

مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات

أظهر مسح نشر يوم الأربعاء الماضي أن نشاط قطاع الخدمات الأمريكي، الذي يشكل أكثر من ثلثي الناتج الاقتصادي للولايات المتحدة، حافظ على استقراره في نوفمبر. وجاء ذلك مع بقاء مؤشر مديري المشتريات للقطاع غير الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات قريباً من مستواه السابق عند 52.6، متجاوزاً توقعات السوق البالغة 52.1. ويعكس هذا الأداء قدراً من الصلابة في منتصف الربع الرابع من العام، على الرغم من استمرار ضعف مؤشرات التوظيف وارتفاع تكاليف المدخلات، وهي تركيبة تشير إلى دعم قوي من جانب الأسر ذات الدخل المرتفع. إلا أن هذه الدفعة قد تتعرض للتآكل نتيجة للتقلبات الأخيرة التي شهدتها أسواق الأسهم، في وقت تتزايد فيه الضغوط على الأسر ذات الدخل المنخفض نتيجة لارتفاع الأسعار المرتبط بالرسوم الجمركية على الواردات. وتعزز هذه التطورات الصورة المشككة لما يعرف «بالاقتصاد على شكل حرف K»، والتي تؤكد نتائج استطلاعات ثقة المستهلكين، وذلك قبيل نشر الحكومة للتقرير الأولي للناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من العام، والذي نشر بعد موعده.

تقرير وظائف القطاع غير الزراعي الأمريكي

سجل القطاع الخاص الأمريكي تراجعاً حاداً في التوظيف خلال شهر نوفمبر 2025، مع انخفاض عدد الوظائف بنحو 32 ألف وظيفة، في انعكاس قوي مقارنة بالزيادة المعدلة صعوداً في أكتوبر والبالغة 47 ألف وظيفة، وجاءت القراءة دون توقعات السوق التي رجحت إضافة 10 آلاف وظيفة. وبعد هذا الانخفاض الأكبر الذي يتم تسجيله منذ مارس 2023، مدفوعاً بالهبوط الحاد الذي شهده التوظيف لدى الشركات الصغيرة والذي بلغ 120 ألف وظيفة، في حين أضافت الشركات المتوسطة 51 ألف وظيفة والكبيرة 39 ألف. وعلى مستوى القطاعات، سجلت قطاعات التصنيع (-18 ألف)، والخدمات المهنية والتجارية (-26 ألف)، وتكنولوجيا المعلومات (-20 ألف)، والإنشاءات (-9 آلاف)، والأنشطة المالية (-9 آلاف) أكبر الخسائر. وقابل ذلك تسجيل قطاعات التعليم والرعاية الصحية (+33 ألف)، والضيافة والترفيه (+13 ألف)، والموارد الطبيعية والتعدين (+8 آلاف)، والتجارة والنقل والمرافق العامة (+1 ألف) لزيادات ساهمت في الحد من وطأة التراجع. كما أظهرت بيانات الأجور مؤشرات واضحة على تباطؤ نموها؛ إذ ارتفعت أجور الموظفين المستمرين في وظائفهم بنسبة 4.4% على أساس سنوي (مقابل 4.5%)، بينما تباطأ نمو أجور من انتقلوا إلى وظائف جديدة إلى 6.3% (مقابل 6.7%). وتؤكد هذه التطورات مجتمعة تباطؤ زخم سوق العمل الأمريكي في هذه المرحلة.

طلبات إعانة البطالة

انخفض عدد الأميركيين المتقدمين بطلبات جديدة للحصول على إعانات البطالة الحكومية إلى 191 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 29 نوفمبر، بتراجع قدره 27 ألف طلب، مسجلاً أدنى مستوياته منذ سبتمبر 2022، وبفارق كبير عن توقعات الاقتصاديين، وفقاً لاستطلاع وكالة رويترز، التي أشارت إلى 220 ألف طلب. وبعد هذا الرقم من أدنى المعدلات تاريخياً. وعلى الرغم من الأخذ في الاعتبار التقلبات الموسمية المرتبطة بعطلة عيد الشكر التي شملتها بيانات الأسبوع، إلا أن هذه القراءة قد تخفف المخاوف من حدوث ضعف حاد في سوق العمل، بعد التراجع الواضح في وظائف القطاع الخاص الواردة في تقرير مؤسسة ADP الصادر يوم الأربعاء. وتأتي هذه البيانات قبل إصدار مكتب إحصاءات العمل لتقرير شهر نوفمبر المرتقب، والذي تأجل نشره بسبب الإغلاق الحكومي الذي استمر 43 يوماً، إلى 16 ديسمبر بدلاً من الموعد المقرر هذا الجمعة.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 98.992.

آسيا والمحيط الهادئ

الاقتصاد الأسترالي

حقق الاقتصاد الأسترالي نمواً بنسبة 0.4% على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من العام 2025، متباطئاً من قراءة الربع الثاني المعدلة صعوداً، وأدنى من التوقعات التي رجحت تسجيل نمواً بنحو 0.7%. وعلى الرغم من ذلك، استمر التوسع الاقتصادي للربع السادس عشر على التوالي. وجاء هذا التباطؤ بصفة رئيسية نتيجة لتباطؤ وتيرة إنفاق الأسر (الذي ارتفع بنسبة 0.5% فقط مقابل 0.9% في الربع الثاني من العام)، مع عودة الإنفاق على السلع الكمالية إلى مستوياته الطبيعية بعد دفعة موسمية قوية خلال عطلة عيد الفصح. في المقابل، ظل الإنفاق الحكومي مستقراً (0.8%). وأثر صافي التجارة سلباً على النمو، إذ ارتفعت الصادرات بوتيرة أقل من الواردات، بينما خصمت المخزونات نحو 0.5 نقطة مئوية من النمو. وعلى النقيض من ذلك، قفز الاستثمار الخاص بنسبة 2.9%، في أسرع معدل يتم تسجيله منذ مطلع العام 2021، مدفوعاً بالارتفاع الهائل في الإنفاق على الآلات والمعدات، مما ساهم بنحو 0.5 نقطة مئوية في النمو. كما ارتفع الاستثمار العام بنسبة 3% بدعم من مشروعات الطاقة المتجددة والمياه والاتصالات والسكك الحديدية. وارتفع معدل الادخار لدى الأسر إلى 6.4%. وعلى أساس سنوي، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 2.1%، وجاء أقل قليلاً من التوقعات.

وأنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6637.

مؤشر RatingDog لمديري المشتريات في قطاع الخدمات الصيني

كشف مسح خاص أجرته مؤسسة "RatingDog" عن تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في الصين إلى 52.1 في نوفمبر مقابل 52.6 في أكتوبر، مسجلاً أضعف وتيرة توسع منذ يونيو، لكنه ظل أعلى قليلاً من توقعات السوق. ويعود هذا التباطؤ إلى ضعف نمو الأعمال الجديدة، على الرغم من عودة طلبات التصدير الجديدة إلى منطقة التوسع في ظل التحسن النسبي للمعنويات المتعلقة بالتجارة بين الولايات المتحدة والصين. واستمر تراجع التوظيف نتيجة عدم تعويض الموظفين الذين انتهت خدمتهم وعمليات التسريح لتقليل التكاليف، ما أدى إلى زيادة الأعمال المتركمة. وظلت تكاليف المدخلات مرتفعة، مدفوعة بارتفاع أسعار المواد الخام والروايز المكتبية والوقود، وإن شهدت وتيرة التضخم تباطؤاً هامشياً، ما دفع الشركات إلى رفع أسعار البيع بشكل محدود للغاية. وعلى صعيد التوقعات المستقبلية، شهدت الثقة بأنشطة الأعمال تراجعاً حاداً، لتتخفض إلى واحدة من أدنى قراءاتها المسجلة.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 7.0696.

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30565 .

أسعار العملات 7 - ديسمبر - 2025

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1595	1.1588	1.1681	1.1642	1.1600	1.1730	1.1697
GBP	1.3225	1.3176	1.3385	1.3329	1.3240	1.3400	1.3330
JPY	156.10	154.32	156.20	155.34	154.00	156.75	154.06
CHF	0.8031	0.7990	0.8054	0.8044	0.8000	0.8150	0.7968

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com